عناية المحدّثين بتوثيق النصوص وسبقهم للغرب
–توثيق صحّة نسبة الكتاب إلى المؤلّف نموذجا–

الدكتور عبد المجيد جمعة

بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد خاتم النبيّين وعلى آله الطيّبين، وصحبه رضوان الله عليهم أجمعين.

أما بعد فلقد شاع على ألسنة كثير من الناس، الكتّاب والمثقفين، أنّ الغرب، كان لهم الفضل في ابتكار منهج تحقيق النصوص، وإرساء قواعده؛ وأنّ المسلمين، قد أخذوه عنهم هذا الفنّ، أو استقوه من المستشرقين الذين –ربما– كان لهم بعض السبق في العصر الحاضر في تحقيق بعض تراث المسلمين ونشره، مع بيان منهجهم في ذلك.

وهذا الأمر يرجع لأحد السببين:

إما تأثر المسلمين بالحضارة الغربية، التي وسعت كل المجالات، حتى شملت حضارة الأمّة وثقافتها.

وإما جهل المسلمين بتراث أسلافهم، وعدم العناية به إلا على وجه التبرّك أو المطالعة، دون فهم لمعانيها، واستخراج الفوائد والعبر من مكنوناتها.

لكن حقيقة الأمر، أنّ فنّ التحقيق قد ظهرت معالمه، ولاحت ملامحه منذ فجر الإسلام، الذي اطّلع على العالم، فأناره بأنواع العلوم والمعارف، فقد اتخذ النبي صلى الله عليه وسلم كُتَّابًا للوحي، وأمرهم أن يكتبوا ما نزل عليه من القرآن، ونهاهم عن كتابة الحديث، حتى لا يخلطوا بينه وبين القرآن، ثم بعد وفاته جاء حركة تدوين السنة، وسلكوا في ذلك منهجا محكما، حيث وضعوا له قواعد تضبطه.

ثم ازدهر الأمر أكثر في العصور الذهبية، وما اشتهرت به من النهضة العلمية القوية، حيث أصلّت الفنون، وكثر تأليف الكتب.

وقد كان لعلماء الحديث الدور البارز في ضبط قواعد الكتابة والتأليف، وكيفية التعامل مع الكتب والنسخ المختلفة، فاهتموا بالقراءة والعرض، والإجازة والوجادة ونحو ذلك، ووضعوا أصولا للرواية والدراية بغية الوصول إلى الصحّة وعدم الوقوع في الخطأ والغلط.

وإن الناظر إلى ما تركه هؤلاء العلماء من التراث الكبير، والمتأمّل في المنهج الذي سلكوه في التدوين والتأليف، يستخلص قواعد مهمة، ينبني عليها ما اصطلح عليه اليوم «تحقيق المخطوطات» أو «تحقيق النصوص»، من حيث جمع النسخ والمقابلة بينها وإصلاح الأخطاء والسقط، وتصحيح التصحيف ووضع الرموز ونحوها.

ولإبراز هذه الحقيقة وتجليتها، سجّلت هذه المداخلة بعنوان: «عناية المحدّثين بتوثيق النصوص وسبقهم للغرب». ولما كان نسبة الكتاب إلى مؤلّفه هي الأهمّ في تحقيق المخطوط، إذ عليها تبنى بقية قواعده، وصحّة نسبة الأقوال والآراء إليه، خصّصتها بالبحث، فقسّمته إلى فصل تمهيدي ومبحثين:

الفصل التمهيدي في ماهية «توثيق النصوص» و«تحقيق المخطوط»

والمبحث الأول في بيان سبق المحدّثين في توثيق النصوص.

والمبحث الثاني في بيان منهج المحدّثين في توثيق صحّة نسبة الكتاب إلى المؤلّف

الفصل التمهيدي في ماهية «توثيق النصوص» و«تحقيق المخطوط»

«توثيق النصوص» مركّب إضافي من «توثيق» و«النصوص»؛ وتعريف المركّب الإضافي، يتوقّف على تعريف جزءيه. لذا ينبغي تعريف «التوثيق» و«النصوص» أوّلاً، ثم تعريف «توثيق النصوص» باعتباره لقبًا لفنٍّ معيّن ثانيا.

أولا: تعريف التوثيق والنصوص.

أصل كلمة «التوثيق» من: وثّقت الشيء توثيقًا فهو موثّق؛ وناقة موثّقة الخلق، أي محكمته. ووثّقه توثيقًا: أحكمه. والوثيق: الشيء المحكم، والجمع وثاق. ووثّقت فلانا، إذا قلت: إنّه ثقة. ووثِق به –كورث بالكسر– ثقة وموثّقا: ائمنته. ووثُق ككرم : صار وثيقًا، أو أخذ بالوثيقة في أمره، أي بالثقة. والوثاق –ويكسر–: ما يشدّ به. وأوثقه فيه: شدّه[1].

فالتوثيق –إذًا– يطلق على الإحكام، والائتمان، والشدة؛ وكل هذه المعاني لها صلة بالمدلول الاصطلاحي.

ثانيا: تعريف النصوص:

أصل النصوص من النصّ، وهو رفعك الشيء، ومنه قولهم: نصّ الحديث إلى فلان، ينصُّه نصًّا: رفعه. ونصصته إليه: أي رفعته.

وفي الاصطلاح: أقوال المؤلِّف الأصلية، لتمييزها عمّا يكتبه المحقِّق في الهامش من الشروح، والتعليقات[2].

وممّا له صلة مباشرة باصطلاح «توثيق النصوص»، «تحقيق المخطوطات».

فالتحقيق: أصله من حقّ، وهو يدلّ على إحكام الشيء، وصحّته. يقال: أحققت الأمر إحقاقًا، إذا أحكمته، وصحّحته. وكلام محقّق: أي رصين.

وحقّقت الأمر أحققته، إذا أثبته، وصرت منه على يقين[1].

([1]) الجوهري «الصحاح» (1562/4–دار العلم للملايين–بيروت) فيروز أبادي «القاموس المحيط» (1197–مؤسسة الرسالة/بيروت).

([2]) إياد خالد الطباع «منهج تحقيق المخطوطات» (19–جار الفكر/دمشق).

فالتحقيق –إذا– يطلق على الإثبات، والإحكام، والتصحيح، والتيقّن. وهذه المعاني، لها صلة أيضا بالمدلول الاصطلاحي.

وأصل المخطوطات –جمع مخطوط، ومخطوطة– من خطَّ الرجل الكتاب بيده خطًّا كتبه. والخطّ الذي يخطّه الكاتب[2].

والمخطوط في الاصطلاح: هو المكتوب بالخطّ، لا بالمطبعة؛ والمخطوطة النسخة المكتوبة باليد[3].

وقد ظهر هذا الاصطلاح مع ظهور الكتب المطبوعة فصار يطلق المخطوط على ما يقابل المطبوع.

المبحث الأول: بيان سبق المحدثين في توثيق النصوص

لقد اهتمّ أهل الحديث بالكتاب –جمعا وكتابة ودراسة–، منذ البدء في تدوين السنة، حيث وضعوا ضوابط في الكتابة، وشرطوا شروطا للتحمّل والرواية حتى تسلم هذه الكتب والمرويات من الأخطاء، والتصحيف والتحريف، أو أن يضاف إليها ما ليس منها، حيث ألّفوا في ذلك مؤلّفات، تضمّنت قواعد مهمة في تحقيق النصوص وتوثيقها، من أبرزها:

– «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي» للحسن بن عبد الرحمن الشهير بالرامهرمزي (المتوفى 360هـ). فقد تكلّم على بعض قواعد التحقيق، مثل: الدائرة بين الحديثين، والحك والضرب، والتخريج على الحواشي، والحرف المكرر، والنقط والشكل، والتبويب في التصنيف، ونحوها[4].

– «معرفة علوم الحديث» للحاكم النيسابوري (المتوفى 405هـ). تكلّم عن صدق المحدّث وإتقانه وثبته وصحّة أصوله، تصحيفات المحدّثين في المتون والأسانيد، والمتشابه من الرواة وأساميهم[5].

– «المدخل إلى السنن الكبرى». للحافظ البيهقي (المتوفى 458هـ)

– «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر (المتوفى 463هـ). عقد بابا في معارضة الكتاب، والأمر بإصلاح اللحن والخطأ في الحديث[6].

([1]) ابن فارس «معجم مقاييس اللغة» (14/2– دار الفكر) الجوهري «الصحاح» (148/4) ابن منظور «لسان العرب» (مادة: حقق– دار الصادر–بيروت).

([2]) ابن فارس «معجم مقاييس اللغة» (154/2)؛ ابن منظور «لسان العرب» (مادة: خطط)؛ الفيومي «المصباح المنير» (173/1– دار الكتب العلمية/بيروت).

([3]) مجموعة من العلماء «المعجم الوسيط» (244/1– دار الدعوة).

([4]) الرامهرمزي «المحدث الفاصل» (606 وما بعدها- دار الفكر-بيروت).

([5]) الحاكم «معرفة علوم الحديث» (52؛ 216؛ 302- دار إحياء العلوم).

([6]) ابن عبد البر «جامع بيان العلم وفضله» (77/1-78/ دار الكتب العلمية-بيروت).

– «الكفاية في علم الرواية» للخطيب البغدادي (المتوفى 463هـ). فقد تكلّم على المقابلة، وحمل الكلمة والاسم على الخطأ والتصحيف، وتغيير نقط الحروف، وإبدال حرف بحرف، وإصلاح المحدث كتابه بزيادة الحرف الواحد فيه أو بنقصانه، وإصلاح سقوط الكلمة التي لابد منها كابن في النسب وأبي في الكنية، وإلحاق الاسم المتيقن سقوطه في السند، ونحوها[1].

– «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» له أيضا. وقد زخر بقواعد التحقيق، بل ألّفه لهذا الغرض، ومن أمثلة مباحثه: تقييد الأسماء بالشكل والإعجام، ورسم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الكتاب، والدارة في آخر كل حديث، ووجوب معرضة الكتاب لتصحيحه، والاستدلال بالضرب والتخريج على صحّة الكتاب، ونحوها[2].

– «الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع» للقاضي عياض (المتوفى 544هـ). فقد عقد أبوابا متعلقة بأصول التحقيق، منها: باب في التقييد بالكتابة والمقابلة والشكل والنقط والضبط، باب التخريج والإلحاق للنقص، باب في التصحيح والتمريض والتضبيب، باب في الضرب والحك والشق والمحو، باب في إصلاح الخطأ وتقويم اللحن، ونحوها[3].

– «أدب الإملاء والاستملاء» لابن السمعاني (562هـ). والكتاب أصل في منهج التحقيق، ويكفي في ذلك عنوانه.

– «معرفة أنواع علوم الحديث» لابن الصلاح (المتوفى 643). جعل النوع الخامس والعشرين: في كتابة الحديث وكيفية ضبط الكتاب وتقييد: وتكلّم على كيفية ضبط الحروف المهملة، واستعمال الكاتب اصطلاحا غير معلوم إلا أن يبيّنه، والفصل بين كال حديثين بدارة صغيرة، والمحافظة على كتابة صلى الله عليه وسلم عند ذكره وتجنّب الرمز والاختصار، والمقابلة بين النسخ، وبيان كيفية إلحاق السقط في الحاشية، والتصحيح والتضبيب والتمريض، وكيفية الشطب والضرب، والاعتناء بضبط اختلاف النسخ والتمييز بينها، ورموز المحدثين، ك«ثنا» و«أنا» و«ح»، ونحوها[4].

– «تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم» لابن جماعة (المتوفى 733هـ).

عقد بابا في الآداب مع الكتب وما يتعلق بها، بيّن كيفية تصحيح الكتاب والتعليق عليه؛ وقد تضمّن كلامه بيان المنهج السليم والمسلك القويم في تحقيق المخطوط، وضمّنه مبحثا في تصحيح الكتاب بالمقابلة على أصله الصحيح؛ وقد أراني مضطرًّا لنقل كلامه بحرفه، لتضمّنه أهمّ قواعد التحقيق. قال:

«إذا صحّح الكتاب بالمقابلة على أصله الصحيح أو على شيخ، فينبغي له أن يشكّل المشكل، ويعجم المستعجم، ويضبط الملتبس، ويتفقّد مواضع التصحيف. وإذا احتاج ضبط ما في متن الكتاب إلى ضبطه في الحاشية

([1]) الخطيب البغدادي «الكفاية في علم الرواية» (237 وما بعدها- المكتبة العلمية/المدينة النبوية).
([2]) الخطيب «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (249/1 وما بعدها- مكتبة المعارف/ الرياض).
([3]) القاضي عياض «الإلماع إلى معرفة الرواية» (146 وما بعدها- دار التراث/القاهرة).
([4]) ابن الصلاح «معرفة أنواع الحديث» (171 وما بعدها- دار الفكر).

وبيانه، فَعَل وكتب عليه بيانًا؛ وكذا إن احتاج إلى ضبطه مبسوطًا في الحاشية وبيان تفصيله، مثل: أن يكون في المتن اسم «حريز» فيقول في الحاشية: «هو بالحاء المهملة وراء بعدها وبالياء الخاتمة بعدها زاي» أو «هو بالجيم والياء الخاتمة بين رائين مهملتين» وشبه ذلك.

وقد جرت العادة في الكتابة بضبط الحروف المعجمة بالنقط، وأمّا المهملة فمنهم من يجعل الإهمال علامة، ومنهم من ضبطه بعلامات تدلّ عليه من قلب النقط، أو حكاية المثل، أو بشكلة صغيرة كالهلال وغير ذلك.

وينبغي أن يكتب على ما صحّحه وضبطه في الكتاب، وهو في محلّ شك عند مطالعته أو تطرّق احتمال «صح» صغيرة، ويكتب فوق ما وقع في التصنيف أو في النسخ وهو خطأ: «كذا» صغيرة؛ ويكتب في الحاشية: «صوابه كذا» إن كان يتحقّقه، وإلا فيعلم عليه «ضبة»، وهي صورة رأس «صاد»، تكتب فوق الكتابة غير متّصلة بها، فإذا تحقّقه بعد ذلك، وكان المكتوبة صوابًا زاد تلك «الصاد» «حاء» فتصير «صح» وإلا كتب الصواب في الحاشية، كما تقدم.

وإذا وقع في النسخة زيادة فإن كانت كلمة واحدة فله أن يكتب عليها «لا»، وأن يضرب عليها، وإن كانت أكثر من ذلك ككلمات أو سطر أو أسطر فإن شاء كتب فوق أوّلها «من»، أو كتب «لا» وعلى آخرها «إلى»، ومعناه: من هنا ساقط إلى هنا، وإن شاء ضرب على الجميع، بأن يخطّ عليه خطًّا دقيقًا، يحصل به المقصود، ولا يسوّد الورق؛ ومنهم من يجعل مكان الخط نقطًا متتالية.

وإذا تكررت الكلمة سهوًا من الكاتب ضرب على الثانية لوقوع الأولى صوابًا في موضعها إلا إذا كانت الأولى آخر سطر؛ فإنّ الضرب عليها أولى صيانة لأول السطر إلا إذا كانت مضافًا إليها، فالضرب على الثانية أولى لاتّصال الأولى بالمضاف.

إذا أراد تخريج شيء في الحاشية –ويسمّى اللحق، بفتح الحاء–، علّم له في موضعه بخطّ منعطف قليلاً إلى جهة التخريج، وجهة اليمين أولى إن أمكن، ثم يكتب التخريج من محاذاة العلامة صاعدًا إلى أعلى الورقة لا نازلاً إلى أسفلها، لاحتمال تخريج آخر بعده، ويجعل رؤوس الحروف إلى جهة اليمين، سواء كان في جهة يمين الكتابة أو يسارها.

وينبغي أن يحسب الساقط وما يجيء منه من الأسطر قبل أن يكتبها، فإن كان سطرين أو أكثر جعل آخر سطر منها يلي الكتابة إن كان التخريج عن يمينها، وإن كان التخريج عن يسارها جعل أول الأسطر مما يليها.

ولا يوصل الكتابة والأسطر بحاشية الورقة، بل يدع مقدارًا، يحتمل الحك عند حاجته مرات، ثم يكتب في آخر التخريج: «صح»؛ وبعضهم يكتب بعد «صح» الكلمة التي تلي آخر الكلام في متن الكتاب علامة على اتصال الكلام.

لا بأس بكتابة الحواشي والفوائد والتنبيهات المهمّة على حواشي كتاب يملكه، ولا يكتب في آخره «صح» فرقًا بينه وبين التخريج؛ وبعضهم يكتب عليه حاشية أو فائدة، وبعضهم يكتبه في آخرها، ولا يكتب إلا الفوائد المهمة المتعلقة بذلك الكتاب، مثل: تنبيه على إشكال أو احتراز أو رمز أو خطأ ونحو ذلك.

ولا يسوّده بنقل المسائل والفروع الغريبة، ولا يكثر الحواشي كثرة تظلم الكتاب أو يضيع مواضعها على طالبها.

ولا ينبغي الكتابة بين الأسطر، وقد فعله بعضهم بين الأسطر المفرقة بالحمرة وغيرها وترك ذلك أولى مطلقًا.

لا بأس بكتابة الأبواب والتراجم والفصول بالحمرة، فإنّه أظهر في البيان، وفي فواصل الكلام، وكذلك لا بأس بالرمز به على أسماء أو مذاهب أو أقوال أو طرق أو أنواع أو لغات أو أعداد ونحو ذلك, ومتى فعل ذلك بَيَّنَ اصطلاحه في فاتحة الكتاب، ليفهم الخائض فيه معانيها. وقد رمز بالأحمر جماعة من المحدّثين والفقهاء والأصوليين وغيرهم، لقصد الاختصار. فإن لم يكن ما ذكرناه من الأبواب والفصول والتراجم بالحمرة أتى بما يميزه عن غيره من تغليظ القلم وطول المشق واتحاده في السطر ونحو ذلك ليسهل الوقوف عليه عند قصده.

وينبغي أن يفصل بين كلّ كلامين بدارة أو ترجمة أو قلم غليظ، ولا يوصل الكتابة كلّها على طريق واحدة، لما فيه من عسر استخراج المقصود وتضييع الزمان فيه، ولا يفعل ذلك إلا غبيّ جدًا.

قالوا: الضرب أولى من الحكّ، لاسيما في كتب الحديث، لأنّ فيه تهمة، وجهالة فيما كان أو كتب، ولأنّ زمانه أكثر فيضيع، وفعله أخطر، فربما ثقب الورق، وأفسد ما ينفذ إليه فأضعفها، فإن كان إزالة نقطة أو شكلة ونحو ذلك فالحكّ أولى.

وإذا صحّح الكتاب على الشيخ أو في المقابلة علّم على وضع وقوفه: «بلغ» أو «بلغت» أو «بلغ العرض» أو غير ذلك مما يفيد معناه، فإن كان ذلك في سماع الحديث، كتب: «بلغ» في الميعاد الأول أو الثاني إلى آخرها فيعين عدده، قال الخطيب: فيما إذا أصلح شيئًا ينشر المصلح بنحاتة الساج أو غيره من الخشب، ويتّقي التتريب»[1].

وهكذا يبدو جليّا، أنّ أهل الحديث هم أول من وضع قواعد التحقيق مذ القرن الثاني. ولم ينشأ هذا الفنّ في أوروبا إلا منذ القرن الخامس عشر بعد الميلاد، وذلك حينما اهتم القوم هناك بإحياء الأداب اليونانية واللاتنية، وأقبلوا على ترجمة كتب المسلمين، فكانوا يومئذ إذا وجدوا كتابًا من الكتب القدماء، قاموا بطبعه، لا يبحثون عن النسخ الأخرى لهذا الكتاب، ولا يصحّحون إلا أخطاءه اليسيرة، ولما ارتقى علم الآداب القديمة عمدوا إلى جمع النسخ المتعددة لكتاب من كتب القدماء وإلى المقابلة بين النسخ المتعددة[2].

وقد اعترف بعض المستشرقين بهذه الحقيقة، وأشاد بمنهج المسلمين في تحقيق النصوص، حتى ألّف بعضهم كتبا في ذلك، مثل: «مناهج العرب والمسلمين في البحث العلمي» للمستشرق «رونتال».

([1]) ابن جماعة «تذكرة السامع والمتكلّم» (241 وما بعدها- مكتبة ابن عباس-القاهرة).

([2]) الدكتور عبد المجيد دياب «تحقيق التراث العربي منهجه وتطوره» (12 -دار المعارف. القاهرة).

المبحث الثاني: منهج المحدّثين في توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلّف

إنّ إثبات صحّة نسبة الكتاب إلى مؤلّفه، والتحقّق من ذلك، من أهمّ المسالك التي سلكها أهل الحديث في توثيق النصوص، وسلكوا في ذلك مسالك، من أهمّها.

أولا: معرفة خطّ المؤلّف

لقد اهتمّ أهل الحديث بمعرفة خطوط العلماء، والتمييز بينها، ليهتدوا إلى صحّة النسخ، وسلامتها مما قد يلحق بها ما ليس منها؛ ولهذا نصّوا على أنّ من طرق التحمّل «الوجادة»[1]، وأجازوا العمل بها، إذا وثق أنه خطّ المؤلّف؛ وقد وقع هذا أكثر في مسند الإمام أحمد، يقول ابنه عبد الله: «وجدت بخطّ أبي: حدثنا فلان»، ويسوق الحديث[2].

قال الخطيب البغدادي: «فإذا عرف المكتوب إليه خطّ الراوي، وثبت عنده أنّه كتابه إليه، فله أن يروي عنه ما تضمّن كتابه ذلك من أحاديث»[3].

ولهذا، كان أئمّة الحديث، إذا وجدوا كتابا بخطّ مؤلّفه نصّوا على ذلك.

قال الداقطني : «وأما حُرَيم فقرأت في كتاب أبي بكر أحمد بن أبي سهل الحُلْوَاني بخطّه...» [4].

وقال أيضا: «قرأت في أصل كتاب أبي العباس بن سعيد بخط يده سماعه من الحسن بن جعفر بن مدرار...»[5].

وقال ابن نديم: «قرآت في كتاب «مكة» لعمر بن شبة وبخطّه...»[6].

وقد أقر المستشرقون بسبق المسلمين الغربَ في عنايتهم بخطوط العلماء، وقيمتها التاريخي. قال المستشرق روزنتال: «إن العالم المسلم كان يفوق زميله العالم الغربي في تقدير قيمة المخطوطة التي تحمل توقيع مؤلفها»[7].

وهذا المسلك يعتبر من أهم القواعد في تحقيق المخطوط، وقد اصطلح عليه علماء التحقيق بـ«نسخة الأم»، أو «النسخة الأصلية»، وهي التي كتبها المؤلّف بخطّ يده، سواء أكانت مسودّة أم مبيّضة[8] أو أملاها، أو قرئت عليه، وكتب عليها بخطّه أنّه قرأها، أو أشرف على نسخها، أو وقّعها أو كتبها أحد تلاميذه، وصحّحها وأجازها ونحو ذلك.

([1]) قال ابن الصلاح: «أن يقف على كتاب شخص، فيه أحاديث يرويها بخطّه، ولم يلقه، أو لقيه، ولكن لم يسمع منه ذلك الذي وجده بخطّه، ولا له منه إجازة، ولا نحوها. فله أن يقول: «وجدت بخطّ فلان، أو قرأت بخطّ فلان، أو في كتاب فلان بخطّه: أخبرنا فلان بن فلان»، ويذكر شيخه، ويسوق سائر الإسناد، والمتن. أو يقول: «وجدت، أو قرأت بخطّ فلان عن فلان»، ويذكر الذي حدثه ومن فوقه» «أنواع علوم الحديث (178 تحقيق نورالدين عتر-دار الفكر؛ بيروت).

([2]) ابن كثير «اختصار علوم الحديث مع الباعث الحثيث» (127-تحقيق أحمد شاكر. دار الكتب العلمية-بيروت).

([3]) الخطيب البغدادي «الكفاية في علم الرواية» (336-المكتبة العلمية/المدينة النبوية).

([4]) الدارقطني «المؤتلف والمختلف» (854/2 –تحقيق موفق. دار الغرب الإسلامي/بيروت).

([5]) الدارقطني المرجع السابق (860/2).

([6]) ابن نديم «الفهرس» (8 – دار المعرفة/بيروت).

([7]) د. فرانتز روزنتال. ترجمة فريحة «مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي» (64- دار الثقافة/بيروت).

([8]) المسوّدة: هي النسخة الأولى للمؤلّف قبل أن يهذّبها ويخرجها سويّة. والمبيّضة: هي التي سوّيت وارتضاها المؤلّف كتابا، يخرج للناس في أحسن تقويم. عبد السلام هارون «تحقيق النصوص ونشرها» (30 –مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع).

وإذا وُجدت هذه النسخة استغني عن غيرها.

قال عبد السلام هارون: «أعلى النصوص هي المخطوطات التي وصلت إلينا حاملة عنوان الكتاب، واسم مؤلّفه، وجميع مادة الكتاب على آخر صورة رسمها المؤلِّف وكتبها بنفسه، أو يكون قد أشار بكتابتها، أو أملاها، أو أجازها؛ ويكون في النسخة مع ذلك ما يفيد اطلاعها عليها أو إقراره لها. وأمثال هذه النسخ تسمى نسخة الأم»[1].

ثانيا: رواية الكتاب بالسند المتّصل إلى المؤلِّف

تعتبر الرواية بالسند المتّصل إلى المؤلّف من أهمّ المسالك التي سلكها أهل الحديث في توثيق الكتاب، وإثبات نسبته إلى مؤلّفه، فقد خرّجوا لأنفسهم «معاجم الشيوخ» و«الطبقات» و«المشيخات» و«الأثبات» و«الفهارس» و«البرنامج»[2]. وألّفوا في ذلك مؤلّفات عدة، ذكروا فيها ما رووه عن شيوخهم من الكتب المصنّفة في مختلف الفنون بسندهم إلى مؤلِّفيها.

مثل: «معجم شيوخ الإمام الحافظ ابن السمعاني». فقد اشتمل هذا الكتاب على ترجمة المئات من الشيوخ مع ذكر المصنّفات التي رواها هؤلاء الشيوخ بسندهم إلى مؤلّفيها.

«فهرس ابن خير الإشبيلي» (المتوفى سنة 575هـ). خرّج فيه فهرس ما رواه عن شيوخه من الدواوين المصنفة في ضروب العلم وأنواع المعارف.

«التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد» لابن نقطة الحنبلي (المتوفى سنة 629هـ). ضبط فيه أسماء رواة الكتب الستة، والموطأ، والصحاح، كصحيح أبي عوانة، والسنن، كالسنن للبيهقي، والمسانيد.

«فهرس ابن عطية» (المتوفى سنة 541هـ). ذكر فيه تسمية من لقيهم من الشيوخ، وما روى عنهم، ومن أجازه.

«برنامج الوادي آشي» (749هـ). قيّد فيه أسماء من لقيهم من شيوخه زمن رحلته، وذكر ما أخذ عنهم.

ثالثا: معرفة الإجازات والقراءات والسماعات والروايات

ومن مسالك أهل الحديث في إثبات صحّة نسبة الكتاب إلى المؤلّف، وسلامته من التحريف، إثبات السماعات والإجازات عليه، ولهذا اهتموا بتدوين هذه الإجازات والسماعات والروايات، وضبط أسماء الحاضرين وتاريخ السماع ومكانه، ونحو ذلك على نسخهم، ويكتب الشيخ بخطّه ما يثبت تلك السماعات، أو الإجازات.

([1]) عبد السلام هارون «تحقيق النصوص ونشرها» (27-مؤسسة الحلبي وشركاه الطبعة الثانية: 1385هـ-1408م).

([2]) المعاجم جمع معجم، وهو في اصطلاح المحدّثين: ما تذكر فيه الأحاديث على ترتيب الصحابة أو الشيوخ أو البلدان أو غير ذلك والغالب ان يكونوا مرتبين على حروف الهجاء. محمد بن جعفر الكتاني «الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المصنفة» (95 دار البشائر الإسلامية -بيروت).

والطبقات: هي التي تشتمل على ذكر الشيوخ واحوالهم ورواياتهم طبقة بعد طبقة وعصرا بعد عصر الى زمن المؤلف. «المصدر السابق» (92).

والمشيخات: هي التي تشتمل على ذكر الشيوخ الذين لقيهم المؤلف وأخذ عنهم أو اجازوه وان لم يلقهم. «المصدر السابق» (95).

والأثبات جمع ثَبَت –بالفتح الموحدة-: هو الذي يجمع فيه المحدث مشيخته ويثبت فيه أسانيده ومروياته وقراءته على أشياخه المصنفات ونحو ذلك. عبد الحي الكتاني « فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات» (69/1 دار الغرب الإسلامي -بيروت).

والفهارس جمع فهرس: هو الكتاب الذي يجمع فيه الشيخ شيوخه وأسانيده وما يتعلق بذلك. «المصدر السابق» (69/1).

وهي شهادة تاريخية على صحّة الكتاب بالسند المتّصل، بل هي كما قيل: «أنساب الكتب»، ولولاها لحرفت الكتب، أو سرقت أو نسبت لغير أهلها. قال ابن الوزير اليماني: «ومصنّفات العلماء الأعلام, بل كتب الحديث مختصّة بصرف العناية من العلماء إلى سماعها وتصحيحها, وكتابة خطوطهم عليها شاهدة لمن قرأها بالسّماع, ولا يوجد في شيء من كتب الإسلام مثل ما يوجد فيها من العناية العظيمة في هذا الشأن, حتّى صار كأنه خصّيصة لها دون غيرها, وذلك من العلماء رضي الله عنهم تعظيم لشعارها, ورفع لمنارها, وبيان لكونها أساس العلوم الإسلامية, وركن الفنون الدينية»[1].

وقد حثّ علماء الحديث على التسميع، وبيّنوا كيفية ضبطه، قال الخطيب البغدادي: «رسم تسمية الراوي في المنقول عنه وتسمية من حضر سماعه منه. يكتب الطالب بعد التسمية اسم الشيخ الذي سمع الكتاب منه، وكنيته، ونسبه، وصورة ما ينبغي أن يكتبه: حدثنا أبو فلان فلان بن فلان بن فلان الفلاني قال: حدثنا فلان. ويسوق ما سمعه من الشيخ على لفظه. قال: وإذا كتب الطالب الكتاب المسموع فينبغي أن يكتب فوق سطر التسمية أسماء من سمع معه، وتاريخ وقت السماع، وإن أحبّ كتب ذلك في حاشية أول ورقة من الكتاب، فكلا قد فعله شيوخنا، وإن كان سماعه الكتاب في مجالس عدّة، كتب عند انتهاء السماع في كلّ مجلس علامة البلاغ، ويكتب في الذي يليه التسميع والتاريخ، كما يكتب في أول الكتاب، فعلى هذا شاهدت أصول جماعة من شيوخنا مرسومة، ورأيت كتابًا بخطّ أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل مما سمعه منه ابنه عبد الله، وفي حاشية ورقة منه: بلغ عبد الله»[2].

ولهذا اهتم علماء التحقيق بهذا المسلك، حيث قدّموا النسخة التي ثبت فيها الإجازات والسماعات على غيرها، لأنّ وجود هذه السماعات دليل على صحة نسبة الكتاب إلى المؤلف وعلى ضبطها وقرائتها على مؤلفها، ومعرفة تاريخها إن عدم من النسخة الخطّية.

رابعا: معرفة التاريخ

إنّ مما اهتمّ به أهل الحديث في توثيق النصوص ضبطَ التاريخ، ومعرفةَ وفيات الشيوخ والأعيان، وبهذا المسلك، كشفوا الروايات المنسوبة، والكتب المكذوبة، التي يرويها أشخاص عن شيوخ، بينهم مفاوز وقرون. قال سفيان الثوري: «لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ»[3].

وقال السخاوي مبينا أهمية معرفة التاريخ: «وطالما كان طريقًا للاطلاع على التزوير في المكاتيب ونحوها بأن يعلم أنّ الحاكم الذي نسب إليه الثبوت أو الشاهد أو غيرهما من أسبابه أو نحو ذلك مات قبل تاريخ المكتوب». ثم ذكر قصة طريفة، كيف اهتدى الحافظ الخطيب البغدادي إلى تكذيب كتاب نسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم بمعرفته للتاريخ فقال:

([1]) ابن الوزير اليماني «الروض الباسم» (28/1- اعتنى به علي عمران. دار عالم الفوائد).
([2]) الخطيب البغدادي «الجامع لأخلاق الراوي» (268/1).
([3]) ابن عدي «الكامل في ضعفاء الرجال » (84/1 - تحقيق مختار غزاوي. دار الفكر-بيروت) الخطيب البغدادي «الكفاية في علم الرواية» (118).

«ومن ثمّ أظهر بعض اليهود كتابًا، وادّعى أنّه كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بإسقاط الجزية عن أهل خيبر، وفيه شهادة الصحابة رضي الله عنهم، وذكروا أنّ خطّ عليٍّ رضي الله عنه فيه، وحمل الكتاب في سنة سبع وأربعين وأربعمائة إلى رئيس الرؤساء أبي القاسم علي وزير القائم، عرضه على الحافظ الحجّة أبي بكر الخطيب، فتأمّله ثم قال: هذا مزوّر. فقيل له: من أين لك هذا؟ قال: فيه شهادة معاوية، وهو إنما أسلم عام الفتح، وفتح خيبر كان في سنة سبع؛ وفيه شهادة سعد بن معاذ، وهو قد مات يوم بني قريظة قبل فتح خيبر بسنتين. فأستحسن ذلك منه واعتمده وأمضاء، ولم يجز اليهود على ما في الكتاب لظهور تزويره»[1]. فاستدلّ بالتاريخ على نفي صحّة نسبة هذا الكتاب إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

وروى ابن حبان عن يزيد بن هارون قال: «كان بواسط رجل يروى عن أنس بن مالك أحرفًا ثم قيل: إنّه أخرج كتابًا عن أنس، فأتيناه فقلنا له: هل عندك سوى تلك الأحرف ؟ فقال: نعم عندي كتاب عن أنس. فقلنا: أخرجه إلينا، فأخرجه إلينا فنظرنا فيه، فإذا هي أحاديث شريك بن عبدالله النخعي، فجعل يقول: حدثنا أنس بن مالك، فقلنا له: هذه أحاديث شريك، فقال: صدقتم، حدثنا أنس بن مالك عن شريك، قال: فأفسد علينا تلك الأحرف التى سمعناها منه، وقمنا عنه»[2].

روى أيضا عن إسماعيل بن عياش قال: «كنت بالعراق فأتاني أهل الحديث، فقالوا: هذا رجل يحدّث عن خالد بن معدان. قال: فأتيته، فقلت: أيّ سنة كتبت عن خالد بن معدان؟ قال: سنة ثلاث عشرة. فقلت: أنت تزعم أنّك سمعت من خالد بعد موته بسبع. قال إسماعيل: مات خالد سنة ست ومائة»[3].

ولهذا اهتمّ علماء التحقيق بالنسخة التي نسخت في حياة المؤلّف، إذا علم تاريخ نسخها، كأن ينصّ عليه، أو نسخت بيد أحد تلاميذه، أو ما يشير بعبارة، يفهم من خلالها أنّها نسخت في حياته، كقوله: «أطال الله عمره»، «أطال الله بقاءه» ونحو ذلك.

ومن غريب ما لحظه الشيخ العلامة أحمد شاكر في تحقيقه لرسالة الشافعي، أنّه لم يُذكر –ولو مرة واحدة– عبارة «رحمه الله» عند ذكر اسم الشافعي، ممّا استدلّ به على أنّ النسخة، كتبت بخطّ تلميذه الربيع في حياته[4].

خامسا: الاستدلال بالضرب والمحو والإلحاق ونحوها[5]

([1]) السخاوي «الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ» (25-مؤسسة الرسالة).

([2]) ابن حبان «المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين» (70/1- تحقيق : محمود إبراهيم زايد/ دار المعرفة-بيروت).

([3]) المصدر السابق (71/1).

([4]) أنظر د.الصادق عبد الرحمن الغرياني «تحقيق نصوص التراث بين القديم والحديث» (76-منشورات الفاتح للجامعات 1989).

([5]) الكشط –بالكاف والقاف–: هو سلخ القرطاس بالسكين ونحوه. والضرب: مثل أن يخطّ فوق المضروب عليه خطًّا بيّنا يدلّ على إبطاله. المحو: هو الإزالة بدون سلخ والضرب أجود عندهم، لأنّ الحكّ تهمة، حيث يتردّد الواقف عليه. أنظر السخاوي «فتح المغيث» (203/2 وما بعدها). والإلحاق، ويقال: اللحق – بفتح اللام والحاء المهملة – تخريج الساقط في الحواشي، وهو أن يخطّ من موضع

ومن مسالك أهل الحديث في إثبات صحّة نسبة الكتاب إلى مؤلّفه، وجود علامات الضرب، أو الكشط، أو المحو، أو اللحق، ونحو ذلك في الكتاب، فإنّ كثرة الضرب والمحو لإبطال الزائد وإسقاطه، واللحق لاستدراك الساقط غلطًا، وغير ذلك قرينة على أنّ الكتاب، نسخ بخطّ المؤلّف، وقع منه سهو، فاعتنى بتصحيحه، ونفى عنه بالضرب أو الحكّ أو المحو أو غير ذلك؛ وقد تكون مسوّدة المصنّف قبل أن يهذّبها. قال عبد السلام هارون: «ومن اليسير أن يعرف المحقّق مسوّدة المؤلِّف بما يشيع فيها من اضطراب الكتابة، واختلاط الأسطر، وترك البياض، والإلحاق بحواشي الكتاب، وأثر المحو والتغيير.. إلى أمثال ذلك»[1].

وقد رأيت بعض النسخ بخطّ شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، أكثر فيها الضرب والمحو، وكأنّها مسوّدة.

قال السخاوي: «الضرب والإلحاق ونحوهما، ممّا يستدلّ به بين المتقّدمين على صحّة الكتاب»[2].

وقد روى الخطيب البغدادي عن الشافعي رحمه الله أنّه قال: «إذ رأيت الكتاب، فيه إلحاق، وإصلاح، فاشهد له بالصحّة».

وروى عن أبي نعيم أنّه قال: «إذا رأيت كتاب صاحب الحديث مسحجًا – يعني كثير التغيير– فأقرب به من الصحّة».

وروى عن ابن خلاد قال: قال محمد بن عبد الملك الزيات يصف دفترًا:

وأرى وُشُوْمَاً في كتابك لم تدع شكًّا لمرتابٍ ولا لمفكر
نقط وأشكال تلوح كأنها ندب الخدوش تلوح بين الأسطر
تُنبيك عن رفع الكلام وخفضه والنصب فيه لحاله والمصدر
وتريك ما تعني به فبعيده كقريبه ومقدمًا كمؤخّر[3]

وقد أنشد الشريف أبو علي محمد بن أحمد بن أبي موسى الهاشمي لأحمد بن حنبل

من طلب العلم والحديث فلا يضجر من خمسة يقاسيها
دراهم للعلوم يجمعـا وعند نشر الحديث يفنيها
يضجره الضرب في دفاتره وكثرة اللحق في حواشيها
يغسل أثوابه وبزّتـه من أثر الحبر ليس ينقيهـا[1]

سقوطه من السطر خطًّا صاعدا إلى فوقه، ثم يعطفه بين السطرين عطفة يسيرة إلى جهة الحاشية، التي يكتب فيها اللحقز ابن الصلاح «أنواع علوم الحديث» (193–تحقيق عتر. دار الفكر–بيروت).

([1]) عبد السلام هارون «تحقيق النصوص ونشرها» (30).

([2]) السخاوي «فتح المغيث» (104/3) .

([3]) الخطيب البغدادي «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (279/1) .

فهذا مجمل مسلك أهل الحديث في الاستدلال على صحّة الكتاب، وإثبات نسبته إلى المؤلّف، ممّا يؤكّد على أنّهم هم من فتحوا باب هذا الفنّ لمن جاء بعدهم، وأرسوا قواعده. وصلى الله على نبيّنا محمد، وآله، وصحبه، والحمد لله رب العالمين.

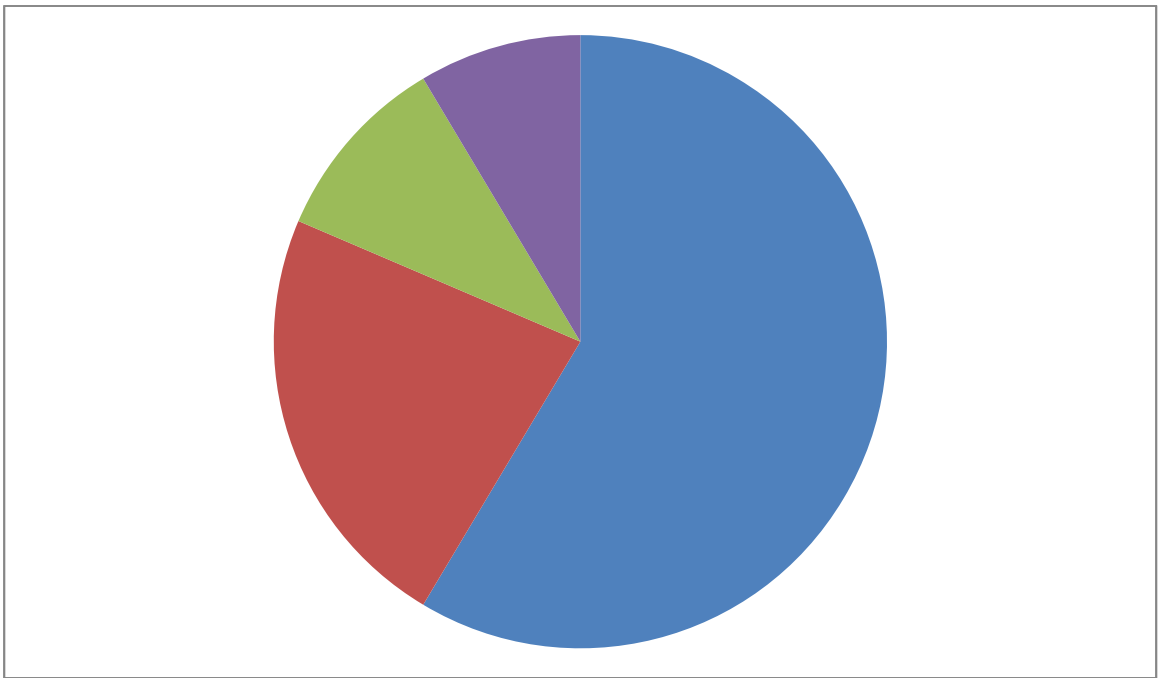

([1]) السخاوي «فتح المغيث» (197/2) .